

تداعيات الهجرة الريفية - الحضرية والنمو الحضري في الجزائر

عبد الحميد بوقصاص
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص

إن ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية في الفكر السوسيولوجي ليست جديدة على حقل علم الاجتماع، حيث أولى لها أهمية كبرى لفهم طبيعة العلاقة بين الريف والمدينة تأثيرا وتأثيرا، وفي هذا المقال سيقع التركيز بالدرجة الأولى على الظاهرة في المجتمع الجزائري والعوامل التي أدت الى تداعياتها لأنها مست النظم والأنساق الاجتماعية وفككت العلاقات الاجتماعية لدرجة باتت معها المفاهيم والقواعد الاجتماعية التي تحكم المدينة غير واضحة وهو ما أدى إلى تريف المدينة بل أكثر من ذلك فوضى المدينة وانعكس ذلك على عالم الريف ومن ثم المجتمع الكبير.

مقدمة:

إن الدراسات السوسيولوجية المهمة بظاهرة الهجرة بأنواعها المختلفة، تستدعي الاهتمام العلمي اللازم قصد الكشف عن كل الجوانب المشكلة للظاهرة وفي هذا الموضوع سيتم التركيز على ظاهرة الهجرة الداخلية وتأثيراتها المختلفة سواء منها الجانبية أو الجوهرية على المدينة الجزائرية، وكيف شكلت الهجرة هذه موضوعا خطيرا ليس لعلم الاجتماع فحسب بل للعلوم الأخرى التي تهتم بمسألة المدينة والهجرة، ولهذا يجد أي دارس نفسه أمام تشابكات عديدة ومتنوعة ومعقدة زمنيا ومكانيا ومن هنا كذلك تغدو وتبدو صعوبات الدراسة

Résumé

Le phénomène de l'exode rural et urbain n'est pas un thème nouveau dans le champ sociologique. il a fait l'objet d'enquêtes scientifiques néanmoins, dans notre article, l'objectif est de mettre en évidence la causes et les facteurs qui ont généré le phénomène, à tel point ou les concepts et les règles qui gèrent la ville sont devenus informes d ou l'anarchisassions de celle ci, ce ci s'est répercutée sur le fonctionnement de la société globale .

والبحث في تتبع هذه الظاهرة التي عرفت تفاقما في مجتمعات العالم الثالث مما شكلت له صعوبات جمة على مستوى التنمية على وجه الخصوص، ومشاكل المدينة على العموم .

ولهذا فإن هذا المقال يتوجه أصلا إلى تسليط الضوء على مسألة الهجرة الريفية - الحضرية في المجتمع الجزائري الذي كما أشرنا سابقا بأنها أضحت موضوعا يحتل مكانة الصدارة ليس عند السياسيين فحسب بل عند المثقفين وعلماء الاجتماع والباحثين وغيرهم من المهتمين بحياة المجتمع .

الإشكالية:

الذي يجب الإقرار به كضرورة علمية ومنهجية هو أن ظاهرة الهجرة ليست حديثة وليست خاصة من خصائص العالم الثالث، فقد عرفت المجتمعات المتقدمة هذه الظاهرة في بداية نهضتها وتطورها بعد تفويض المجتمع الأرستقراطي الطبقي الإقطاعي الذي كانت فيه المدينة محصنة ومسورة إلا أنه انهيار المدينة ذات الأسوار العالية شبه المعزولة عن العالم الخارجي المحيط بها- الريف- والهجوم المفتوح نحوها وفعلًا فالمجتمعات الغربية تعرضت إلى ظاهرة الهجرة والأحياء الفقيرة المتخلفة حول المدينة القديمة، ولكن الظروف التاريخية والاقتصادية التي عرفها الغرب في بداية نهضته تختلف عن تلك التي تعرفها مجتمعات العالم الثالث اليوم ومنها المجتمع الجزائري الذي يعاني الآن من الهجرة الداخلية من الريف نحو المدينة كذلك من المدن الصغيرة إلى الكبيرة مما ولد تبعات على كل الأصعدة حيث خلقت آثارا واضحة على التنمية والتحضر في نطاق المدن النازح إليها حيث باتت غير قادرة على أداء الوظائف والأدوار التي يجب أن تقوم بها في المجالات المختلفة وهو ما أفقدها توازنها داخل النسيج العمراني ، وكذلك على مستوى الخدمات والضرورات الحياتية الأخرى ولذلك حاولت الدولة الجزائرية وضع الخطط الإستراتيجية لمواجهة الظاهرة ، ولكن يبدو أن حجم الظاهرة في تعقيداته وصل الحد الذي فاق كل الحلول المحلية أو الوطنية .

ومن كل ذلك فإن دراسة الظاهرة والتفكير فيها بات أكثر من ضرورة من قبل الدارسين والأكاديميين إضافة إلى أصحاب القرار، وعليه فإن النظر إلى هذه القضية يحتاج إلى فهم علمي منهجي في ضوء الفهم السوسيولوجي حتى يمكن تفكيك الظاهرة بنائيا ووظيفيا في مستوى الفعل التاريخي والثقافي للمجتمع الجزائري.

هكذا تبدو صعوبة الموضوع رغم أهميته النظرية والتطبيقية، فإن الدخول فيه ليس بالأمر الهين أو اليسير خاصة في المجتمع الجزائري الذي يمر بمرحلة انتقال خطيرة، فإن مثل هذه الدراسات تعتمد أساسا على مدى توفر المادة الإحصائية الدقيقة وخاصة منها المتعلقة بالحركة السكانية وهو ما يشكك منه كل باحث ودارس في مجتمعنا، كما أن هذه الظاهرة أو الحالة تشترك فيها الجزائر وباقي بلدان العالم الثالث، وهي من الأسباب التي لم تساعد على انجاز الدراسات العلمية الدقيقة التي يمكنها أن توظف عند التخطيط أو رسم مشاريع التنمية سواء منها الشاملة أو الجهوية والمحلية، ومن اتخاذ القرارات بغية التصدي لظاهرة الهجرة الريفية التي تشوه الحياة الحضرية في مجتمعنا على وجه الخصوص، وما فشل تلك المحاولات هنا وهناك في بعض المدن إلا دليل على عدم فهم الموضوع فهما علميا بكل أبعاده لأن عامل الزمن والتقدم قد لعب دوره في فرض واقع اجتماعي وإنساني وأخلاقي علاوة على مستوى البحث العلمي، وذلك عندما تكون التنمية المتوخاة في المجتمع غير مدروسة قائمة على أساس البحث العلمي كما أسلفنا الذكر، فإنها تساهم في زيادة حجم المدن من خلال الهجرة الريفية-الحضرية بسبب انتهاك البنية الزراعية دون مراعاة لعوامل التكوين ونظم المجتمع الريفي الذي يعاني من التخلف والقصور.

بينما الوضع يختلف تقريبا تماما في المجتمعات المتقدمة إذ التقارب بين المجتمعين (الريفي والحضري) إلى حد كبير بينهما في تلك المجتمعات ولهذا فإن التفكير في النزوح أو الهجرة لا يشكل انشغالا أوليا أو مهما لدى الإنسان في تلك المجتمعات، ومن هنا يفهم لماذا مدن هذه المجتمعات حافظت وتحافظ على مستوياتها

الجمالي والتخطيطي القائم على التوزيع الوظيفي لمجتمع المدينة الحالية والمستقبلية بشكل يعزز الروح الجمالي والثقافي والعلمي بصورة متوازنة للسكان وبذلك يكون العمل متجها نحو تعزيز شروط الحياة الداعية إلى وجوب التحسين.

إلا أن تلك الصورة تختلف كلما توجه الباحث أو المهتم بشؤون العالم الثالث، تخصيصا إلى عالمي الحضر والريف إذ أول ما يلاحظ ذلك البون الكبير بين المجتمعات (الريفي والحضري)، وهو يعود بالدرجة الأولى أن حكومات هذه المجتمعات قد أولت عناية كبيرة إلى المدن الكبرى على الخصوص وتركزت القرى والريف لفترة طويلة في حالة عزلة وإهمال تعاني من التخلف والجهل والفقر، مما حدى ودفع سكان الريف إلى التفكير والشروع في النزوح نحو المدن أو حتى الهجرة إلى الخارج¹.

فهذه العلاقة قد أثرت بصورة مباشرة في بناء وظيفة المجتمع الريفي، إضافة إلى ما تشهده مجتمعات العالم الثالث من نمو سكاني يصل إلى درجة الانفجار وضعف أو ضمور في نسبة التنمية الشاملة إلى درجة باتت لا تقوى على مواجهة أقل المعضلات الاجتماعية والاقتصادية أو غيرها التي تتعرض لها المدن في المجتمعات أو عندما يتعرض المجتمع لأي كارثة أو حدث غير طبيعي طارئ.

فظاهرة الهجرة الريفية - الحضرية التي تتمثل في تكدس أعداد هائلة من السكان على أطراف المدن مشكلة أنماطا من السكنات أقل ما يمكن أن توصف به أنها فوضوية مشوهة لصورة النسيج العمراني، وهي ظاهرة عامة في كل مجتمعات العالم الثالث عدا بعض الآسيوية منها مثل ماليزيا وسنغافورة وهي ظاهرة حضرية طاغية في هذه المجتمعات ، قد أسهمت فيها الهجرة الريفية بما يقرب من 46% وهذا فقط خلال المدة الممتدة من 1975 - 1980 وهو ما يؤكد بأن النمو الحضري السريع في هذه المجتمعات غير سوي وهو ناتج عن سياسات فوقية² لم تول الاهتمام الجاد بالمسألة ومن ثم معالجتها في حينها قبل أن تتفاقم و بالتالي تصبح مستعصية.

فتكاد الهجرة بصورة عامة وبكل أنواعها، الخاصية المشتركة بين مجتمعات العالم الثالث وهذا يعود إلى تقارب الظروف المادية والإدارية والاجتماعية والتعليمية والتشكل المجتمعي بصفة عامة وهو ما يمكن أن نسميه التجربة التاريخية.

1- لمحة تاريخية:

في السياق التاريخي نجد أن الهجرة الريفية - الحضرية ظاهرة عالمية مرت بها كل المجتمعات في تاريخها، كما أنه يجب التأكيد هنا على قضية مهمة وهي ضرورة الهجرة الريفية للمدينة التي لا يمكنها أن تنمو دون ذلك ، فقد تصبح هذه الهجرة تشكل - قضية - لدى مجتمع عندما تتجاوز خطوطا وحدودا معينة داخل النسيج العمراني أو الحضري، فعندئذ يغدو رقما يحمل العديد من المشاكل للمجتمع العام أما في الحالات العادية فهي ظاهرة ضرورية لتغذية المدينة بالدم الجديد من السكان ومن ثم المحافظة على العلاقة بمجتمع الريف.

فالحركة السكانية وعمليات التنمية والتخطيط في سبيل التغلب على المشاكل والمتاعب التي يعاني منها المجتمع الإنساني بغية دفعه نحو التقدم والتطور في كل المجالات تصبح أكثر ضرورة حتى يمكن التحكم فيها، شريطة أن تكون هذه الأمور مدروسة بدقة علمية وقريبة إلى درجة الكمال حتى يمكن فهم الظاهرة فهما يسهل عملية التخطيط السليم وان هي تركت فلا شك ستتعرض بالضرر على حياة المجتمع ككل لأن مس البناء السوسيو- ثقافي والاقتصادي وتغييره تؤدي بلا ريب إلى اهتزازات في النظم والأنساق الاجتماعية ومن ثم العلاقات الاجتماعية بكل تفرعاتها وبنياتها والمجالات التي من شأنها أن تصيب حياة المجتمع الكلي وحركته المختلفة وفي كل الاتجاهات خاصة منها تلك التي تتجه دوما نحو خط واحد - ريف - مدينة - مما يكون سببا في تكثيف الهجرة الداخلية وما يترتب عليها من عدم توازن بين الريف والمدينة الأول المهاجر منه والثاني المهاجر إليه .

فهذا التأثير يجب أن نسرع في الإفصاح عنه، فهو لا يكون على مستوى النمو الديمغرافي فقط بل يتعداه إلى القيم والعلاقات الاجتماعية والمضامين الثقافية وغيرها من النظم والتنظيمات السائدة في مجتمع المدينة³ فالمهاجر عليه أن يكيف

نفسه مع الوضع الجديد بكل ما في تلك الأبعاد التي أشرنا إليها فهو إن لم يطوع نفسه سيتعرض لا ريب إلى تأزم نفسي قد يؤدي به أحيانا إلى أعراض عصبية خطيرة في علاقته القرابية أو مع المدينة (الوضعية الجديدة) لأنه عليه أن يغير من أدواره ومراكزه الاجتماعية وتربيته في الأسرة ومدى سيطرته على أفراد الأسرة ومساحة التزامه نحو الكبار الأب والأم بالتعهدات في الرعاية عند الكبر وهو في وضع قد تغير عما كان عليه في الموطن الأصلي (الريف) فهذا الواقع المعيشي هو الذي يوصله إلى التوتر⁴.

2- الهجرة الريفية - الحضرية في المجتمع الجزائري: أ. تاريخية الهجرة:

لقد مست هذه الظاهرة المجتمع الجزائري الحديث باعتباره جزء من العالم الثالث وأكثر من ذلك أنه ابتلى باستعمار استيطاني مبكرا عمل على بسط نفوذه وإحكام سيطرته وعلى تهديم البنية الريفية الزراعية التي كانت عماد الاقتصاد الجزائري والتي شكلت العلاقات الاجتماعية للإنسان الجزائري وارتباطه بالأرض، لكي يجعل من الزراعة هذه تصب في الاتجاه الرأسمالي الغربي المتنامي، وهذا الفعل كان له أثر عميق على البنية الاجتماعية والثقافية للسكان الأصليين.

ويتضح الوضع أكثر ابتداء من ظهور القانون الصادر بتاريخ 1873/07/26 والهادف إلى تنظيم النشاط الاقتصادي وهيكلته في المجتمع الجزائري بعد الاحتلال الفرنسي وبعد الهدم الذي أصاب البنية الريفية للمجتمع كان السبب المباشر لبداية الهجرة الريفية الحضرية فيه، حيث بات الريف الممول والمزود بكل ما تحتاج إليه المدينة من العمالة لتشييد الأحياء الجديدة في المدن الجزائرية على النمط الغربي⁵.

وقد تزايدت الهجرة الريفية - الحضرية إبان الأزمة الاقتصادية العالمية أواخر العشرينيات من القرن الماضي (20)، وهو ما اضطر جماعات كبيرة ريفية التحرك نحو المدن وخاصة منها الشمالية مكونة بذلك بداية الأحياء العشوائية حول المدن وقد تميزت هذه الأحياء بالفقر والبؤس والهامشية، ولكنها لم تشكل خطورة على

حياة المدن التي كانت أغلب قاطنيها من المستعمرين بسبب ما فرضته السلطة الاستعمارية هذا بالرغم من الجهود التي بذلت بعد الاستقلال للتصدي للظاهرة والتي نجدها واضحة في البرامج الخاصة والمخططات الوطنية من سنة 1970-1980 وما تخلل ذلك من تقسيمات وإصلاحات إدارية للتراب الوطني غير أن تلك الجهود لم تفلح في الحد أو التقليل من حجم الظاهرة وهذا بذاته يتطلب دراسة خاصة في لتشريح الموقف الفعلي للتدفق الريفي، وتشير العديد من الدراسات في هذا السياق إلى خطورة الوضع في المجتمع الجزائري على مستوى المجالات الاجتماعية والثقافية والتربوية والاقتصادية إضافة إلى المظاهر السلبية الأخرى منها التفكك العائلي وضعف الروابط الاجتماعية وفي النصف الأول من القرن العشرين وعلى وجه الدقة بعد الربع الأول منه بدأت ظواهر التحضر تبرز إلى العيان في المدن الجزائرية جراء الهجرة الريفية، فالتحضر في المجتمع الجزائري لم يكن قائما على التوسع من داخل المدن إلى الخارج بل هو من الخارج إلى المدينة والأمر في ذلك يعود إلى السياسة الاستعمارية المتبعة في الريف على وجه الخصوص حيث أرهقت الجزائري بشكل كبير وضيق عليه الحياة مما اضطرته التفكير في الرحيل من الريف إلى المدينة للبحث عن الرزق، وهكذا بدأ الريف الجزائري يشهد عدم التوازن وتراجع في المردود أو العائد الفلاحي مما أثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان الريفي وإضافة إلى فقدان الريف القوة التي تقوم بالفلاحة والزراعة وهم عنصر الشباب القادر على العمل.

فالتحطيم الذي أصاب البنية الريفية يعد السبب المباشر لبداية الهجرة الريفية الحضرية، حيث أضحت المدينة تشكل نقطة مركزية مهمة لجذب السكان بصفة غير إرادية بل هو إكراه نتيجة للقوانين التعسفية التي اغتصبت الملكية العقارية الزراعية من أهلها وإحداث ما يسمى بالدوار الذي كان الهدف منه ضرب البناء العشائري والوظيفي أي بناء السلطة في القرية الجزائرية والدور الذي كان يقوم به في التماسك والتضامن الاجتماعيين والمحافظة على الشخصية الجزائرية بالرغم من كل المحاولات.

إن الواقع الحضري في المجتمع الجزائري تبرز فيه نقطة مهمة وهي تركز السكان المهاجرين في أماكن معينة من المدن سواء على الأطراف أو في وسط المدينة المسماة العربية كما هو الحال في عنابة أو العاصمة أو قسنطينة ، وفي كلا الحالتين فإن السمة الجامعة بين الاثنين هي البؤس ، ولكن مع مرور الزمن بدأ بعض من هؤلاء المهاجرين الجدد الدخول أكثر في المدن وإنشاء بعض الأحياء الجديدة المحيطة ولكنها أحياء هامشية بائسة تقتصر إلى ضرورات الحياة الحضرية الحقيقية وكونت ما يسمى ببؤر الفقر الحضري، إذن فإن تدفق الهجرة الريفية ولدت عدم توازن بين العالمين الريفي والحضري في المجتمع الجزائري ليس مكانيا فقط بل ديمغرافيا أين ظهرت ما يسمى بالأقطاب السكانية الغير طبيعية وهو ما يشير إليه (O F GPH) 1998 الذي يظهر انه من 48 ولاية هناك 29 ولاية التريف فيها بلغ نسبة 41.7 % وهو يدل على إستفحال الظاهرة في مجتمعنا إضافة عن التحضر الفوضوي إلى ما سينجر عنه من مشاكل.

ب. الأسباب والعوامل:

إن مشكلة الهجرة الريفية الحضرية في المجتمع الجزائري ليست حديثة إذن فهي قديمة كما أشرنا إلا أنها ازدادت حدتها لأسباب وطنية عرفت الجزائر في صراعها مع المستعمر والتي تعد من العوامل الهامة في ظهور الهجرة الداخلية كمعضلة على جميع المستويات وبكل المقاييس.

فالمدينة بما تمتاز به من روح الحركية متمثلة في الصناعات والصناعات التقليدية والحركة التجارية والنشاطات الاقتصادية والعلمية والترفيهية وغيرها تعد عوامل متممة للأسباب التاريخية الأولى الدافعة للهجرة نحو المدن للإنسان الريفي الجزائري، خاصة إذا علمنا أن المستعمر قد أولى أهمية كبرى للمدن في شمال البلاد بغرض تحويلها إلى النمط الغربي، والتي كانت تهدف في الأساس إلى محو ملامح البنية الاجتماعية الثقافية للمدينة الجزائرية الأصلية ومن خلال ذلك إلى الإنسان وهو الهدف من أجل قطعه عن محيطه العام بإيجاد نموذج جديد في ملامحه الثقافية ونشاطاته ومحاولة طمس تاريخه وارتباطه بأرضه التي تمثل له

ليس مكانا أو حيزا جغرافيا بل ثقافة بكل أبعادها ومعانيها ومتضمناتها الاقتصادية والاجتماعية وإحلال محله مفاهيم جديدة متمثلة في الشكل الاقتصادي وطرز العمارة، وإدخال قضية الأجر كأسلوب تعامل اقتصادي جاف بين العامل وصاحب العمل الفرنسي ، فهذا يعد فعلا تحولا خطيرا في حياة الإنسان الجزائري والمدينة كذلك التي كانت تحتفظ بعلاقات حميمة مع القرية أو الريف الأصلي بدأ يصيبها الانقطاع وتطغى على الإنسان الهموم اليومية مما فكك أو اصره التاريخية القريبة.

كما تجدر الإشارة ونحن نبحت في هذه المسألة الهامة وهي الهجرة الريفية الحضرية في الجزائر فإنها لم تكن بمستوى واحد على كل التراب الوطني، بل تركت المدن الواقعة في الهضاب والسهوب والصحراء في شبه عزلة وعوملت معاملة خاصة وهو مؤشر مهم لفهم أسباب النمو الحضري والتحضر في مجتمعنا قبل الاستقلال وربما هذه الخاصية لا تزال آثارها باقية وعالقة حتى اليوم، إلا أن الاستعمار الفرنسي قد مارس هذه السياسة بهدف تفريق المجتمع الواحد إذ عمل على إنشاء وإحداث التحديث على النمط الغربي في الشمال وإهمل المناطق الداخلية⁶، والجنوبية لأغراض سياسية معروفة.

فالفاحص لهذه العوامل المختلفة والأسباب المتنوعة التي شكلت خصائص التحضر في المجتمع الجزائري يلحظ أن النمو الحضري فيه لم يكن طبيعيا ولم يكن متوازنا أيضا على المستوى الوطني وربما تلك العوامل الكبرى فيما تعرفه وتعيشه المدينة الجزائرية من تشوهات في غاية الخطورة حيث فاقت كل المقاييس والمفاهيم لما يعرف بالحضر والعمران البشري بكل أبعاده الإنسانية والنفسية والاجتماعية- الاقتصادية علاوة على الثقافية.

ج. الثورة التحريرية والنمو الحضري.

إن معظم الدراسات السوسيولوجية لظاهرة النمو الحضري السريع، ترددها إلى العديد من العوامل الغير عادية، أو طبيعية مثل الكوارث الطبيعية أو الحرب بكل أنواعها أو سوء التخطيط الذي تتبعه الحكومات أو الهيئات المحلية مما يؤدي إلى إحداث فجوات خطيرة من شأنها جعل النمو الحضري يتسارع ومن هنا تصبح

القضية تحضر وليس حضر. وعلى أية حال وفي ضوء هذه الرؤية أو المنحى الدراسي فإن المجتمع الجزائري الذي عرف ثورة تحريرية شملت كل نواحي القطر، والتي دامت مدة طويلة من الزمن لاشك تعد من العوامل الأساسية في زيادة نمو للمدن الجزائرية وهذا بالنظر إلى عاملين اثنين الأول سياسة الأرض المحروقة التي مارسها الاستعمار الفرنسي إبان ثورة التحرير، والتي كان يهدف من ورائها إلى تهديم وتحطيم الريف الجزائري الذي يعد المهد الحقيقي للثورة، وهو كذلك المصدر الأكبر لدعم وتزويد الثورة بكل ما تحتاجه ماديا وبشريا لكي تستمر وتمضي إلى أهدافها، فهذه العمليات اللإنسانية جعلت العديد من السكان يهاجرون أو يهجرون نحو المدن ومنهم من وضع في المحتشدات العسكرية ونوع آخر من لم يحتمل نيران الاستعمار وملاحقاته ففضل اللجوء إلى الدول الشقيقة المجاورة .

أما العامل الثاني فهو يتمثل مباشرة بعد توقيف القتال وترافق معه عودة اللاجئين إلى الوطن، فوجدوا ديارهم قد خربت أحرقت وأضحت غير صالحة، وهم كذلك في حالة عوز شديد لا يقدرّون على فعل أي شيء لإعادة بنائها أو زراعة الأرض، فكان عليهم التوجه صوب المدن، وحتى الدولة الجزائرية إن صح التعبير غير مهيأة يومئذ لاتخاذ أي إجراء عملي ثم هناك عامل آخر وهو المغادرة الجماعية للمستعمرين الفرنسيين وبقية الجنسيات الأخرى عشية الاستقلال أثر تأثيرا واضحا على إدارة المدينة وتسيير شؤونها مما جعلها تعرف نوعا من الفوضى وتفقد سيطرتها على ساكنيها.

كل هذه العوامل والأسباب، والتي تحتاج فعلا إلى دراسات سوسيولوجية جادة ببغية تزويد المسيرين بالمعطيات الحقيقية لفهم مسألة التحضر في الجزائر، عملت على تهيئة الظروف والمناخ المناسب لجعل التحضر في مجتمعنا يخلق مشاكل نوعية وعديدة في الشمال على وجه الخصوص، وهو ما أفسد حياة المدينة قبل الألوان ومن ثم صعوبة القيام بالتخطيط العمراني والجمالي اللازمين لحواضرنا إضافة إلى العجز عن تقديم الخدمات التي تدخل ضمن مفهوم الحضر والتحضر لسكان وتجعل المدينة قادرة على فرض حياتها وأسلوبها.

ومنذ ذلك الوقت بقيت قضية الهجرة متروكة للزمن ولم يعرّها أي اهتمام حتى المدن عندنا لم تعتن بتخطيطها تخطيطاً علمياً تراعى فيه مقاييس ومعايير تخطيط المدن بالرغم من إنشاء وزارة خاصة بالسكن ووزارة التهيئة العمرانية ، حيث بقي الأمر متروكاً دون معالجة جادة لأسبابه وتغيير شروط خلقه، وبالتالي تفاقمّت الأوضاع وتراكمت مع مرور الوقت وباتت معها المدينة الجزائرية فاقدة لروح الحياة الحضرية وتهيئة المدينة المعاصرة وشروط إقامتها وغير قادرة على تلبية حاجات سكانها فمدننا اليوم تعيش ظاهرة معقدة وعويصة تتشكل أطرافها باتجاهات مختلفة فهي في أشد الحاجة إلى العلاج الذي يمكنه التخفيف من حدة الزيادة المضطردة في الكثافة والحجم وهذا ما يتطلب من الحكام على كل المستويات الالتفات إلى هذا الموضوع بكل جدية وإدراك لمخاطره مستقبلاً للحد من تفاقمه وحتى تكون المدينة تعبر عن مدى تحضر وتمدن المجتمع ككل ومن ثم تضحي مؤثرة في سكانها بأسلوبها الخاص وبعلاقاتها ونظامها المتميز.

لقد تضاعف عدد سكان المدن في الجزائر من حيث الكثافة والحجم ثلاث مرات خلال عشرون (20) سنة وكذلك الحال بالنسبة للمدن التي يربو عدد سكانها عن ألف (1000) نسمة حيث تشير إحصائيات سنة 2004 بأنها بلغت نسبة 59 % من مجموع السكان بينما بلغت نسبة سكان الريف 41 % ويرجع ذلك إلى النزوح الريفي الذي يمكن تقسيمه إلى المراحل التالية

المرحلة الأولى: من 1954 - 1962 وهي فترة الثورة التحريرية

المرحلة الثانية: من 1962 - 1970 سوء التخطيط وعدم الاهتمام الجدي بالمسألة الفلاحية والريف بصورة عامة

المرحلة الثالثة: من 1970 - إلى الآن وخاصة بعد التسعينات أين عاش الريف في معظمه أوضاعاً أمنية خطيرة.

فقضية النزوح الريفي - الحضري في المجتمع الجزائري لم يتكون بصورة طبيعية كما نجد في معظم مجتمعات العالم الثالث، وهو ما شكل عوائق جمة في وجه التنمية وتطوير المدن والحياة الحضرية بصورة عامة .

وقد انجر عن ذلك أن باتت هذه المدن تمثل الإقطاب والاستقطاب للعمل والوظائف والنشاطات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وهذا ما خلق فوارق وتفاوت كبيرين بين المجتمعين الريفي والمدني أو الحضري وغدا الأول تابعا للثاني ووقع للثاني مشاكل جمة في كل مجالات الحياة و أكثر من هذا وذاك جعل المدن تعرف تحضرا عدديا وليس بالمفهوم السوسيولوجي لمفهومي التحضر والحضرية لدى ساكنيها وهذا بالرغم من المحاولات والمجهودات التي تبذل في الفترة الأخيرة للتقليل من الظاهرة من خلال العناية بالريف والفلاحة ، إلا أن نسبة النمو الحضري لا يزال بارزا وهو ما أشار إليه التقرير المعد من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1999

إلا أن النمو الحضري في المدن الجزائرية قد عرف تطورا كبيرا إذ كان عام 1966 يمثل نسبة 31.4 % و 49.6 % عام 1987 و قفز إلى 58% العام 1998⁷

3- المدينة الجزائرية:

إن دراسة ظاهرة التحضر في المجتمع الجزائري قد حظيت بها بشكل لافت المدن الكبرى في حين وقع إهمال كبير للدراسات الريفية في المجتمع الجزائري مع العلم أن سكان الريف يمثلون أغلبية السكان حيث أن النمو الحضري قد عرف تسارعا كبيرا نلاحظه من خلال التطورات الآتية :

- باتت تمثل نسبة 80.8 % عام 1998 في حين كانت تمثل نسبة 61.2 % سنة 1997 ونسبة 70.8 % سنة 1987.

ورغم ذلك كله فإن سكان الحضر يشكلون نسبة 58% من مجموع سكان المجتمع الجزائري وهو مؤشرا على تسارع الظاهرة.

لقد حاولت أنفا تبيان الأسباب والعوامل التي شكلت ظاهرة النمو الحضري في المجتمع الجزائري، وكيف أن القضية تركت دون معالجة جادة سواء في ذلك على المستوى المحلي أو الوطني، وهكذا عرفت المدينة الجزائرية مظاهر معقدة جدا ليس على مستوى التشكل والتخطيط فحسب بل على مستويات أخرى الأمنية

والاجتماعية البطالة وفوضى السوق مما نتج عنه سلوكيات غير اجتماعية أو حضرية و اللاسوية وكل هذه الأوضاع هيئت الظروف للنمو التحضيري الفوضوي حتى أضحت هذه الظاهرة مألوفة في المدن الجزائرية الكبرى أين باتت لا تعبر عن خصوصيتها .

ويمكن تتبع أسباب النمو الحضري بعد الاستقلال عبر استعراض العوامل التي زادت من تفاقم الوضع في النقاط التالية:

أ- عدم العناية بالأرض بشكل مدروس:

فالدارس لخطط التنمية في المجتمع الجزائري يلاحظ أنها خطط قامت على أساس التصور بما يجب وإهمال دراسة الواقع المعيشي، فهذا التجاوز لا شك يوقع المجتمع في مشاكل جمة، لأنه لم يتعامل مع الواقع السوسيو- ثقافي كما هو وركز فقط على الجانب المادي والسياسي والأيدولوجي معتقد أن في ذلك يكمن الحل. إن الريف الجزائري يتوفر على أراض شاسعة وفي معظمها خصبة، إلا أن التغييرات الهيكلية التي أجريت عليها لم تراعى البعد الإنساني وعلاقته بالأرض، ولا المعاناة التي عان منها الإنسان الجزائري من قبل الاستعمار، وهي صورة لم تمنح من المخيلة الثقافية بعد، فلما جاءت القوانين الزراعية القاضية بتأميم الأراضي دون مراعاة للظروف الاجتماعية والثقافية وتحويل الفلاح إلى أجير، وقع خلخلة في الأوضاع الفلاحية، وإرباك لدى المزارع بالإضافة إلى أن الفلاحة كانت تعاني من مشاكل عدة، ناتجة عن أسباب تاريخية إضافة إلى الوضع القائم فكانت هذه القوانين السبب الذي جعل العديد من الريفيين والفلاحين يتركون مناطقهم ويفكرون في الرحيل عن الأرض، وطبعاً ليس له وجهة إلا المدينة، حتى تلك التعاونيات أو القرى النموذجية لم تغن شيئاً عن الهجرة بل قد تكون سبباً في زيادة حجمها وكثافتها باعتبارها تكوينات جديدة على الفلاح الجزائري وموروثه التاريخي بكل ما يحمله من تصورات ثقافية شكلت حياته وعلاقاته مع الآخر ومع الأرض⁸.

وبذلك عرفت المدن نمواً متسارعاً إلى درجة التضخم وتكونت أحياء عشوائية محيطة بالمدن، مما راكم في سوء أحوال مجتمع المدينة، وبالمقابل فقد الريف

الجزائري أهم عنصر للعمل وهو الشباب ومن هنا أصبحت قضية الهجرة تسبب مشكلتين في آن واحد في المدينة زيادة والريف فراغ، وبالتالي تراجع المنتج الزراعي واعتمد على الخارج في الغذاء بكل أنواعه، وهذا خلق حالة نفسية مافتئت أن تحولت إلى سلوك عادي في المجتمع، ومن ثم اعتمدت القرية هي الأخرى على المدينة في حياتها اليومية، وهكذا أضافت أعباء أخرى بدلا من أن تكون القرية مصدر تزويدها بمنتجات مختلفة.

فالهروب من الريف بكل قطاعاته المختلفة كان مبكرا، حيث تشير الدراسات التي اهتمت بالمسألة الزراعية في المجتمع الجزائري إلى هذه الظاهرة وهو ما زاد في تبعية الريف بالمدينة اقتصاديا وغدا هو الآخر مصدر عمالة مهاجرة غير مؤهلة للعيش في المدينة وما ينتج عن هذا الوضع إنفلاتات وآفات اجتماعية وأخلاقية بالمفهوم الواسع يصعب التحكم فيه.

لقد لعبت سياسة الزراعة المتبعة دورا في الهجرة الريفية- الحضرية، لأن التخلي عن هذا القطاع الإنتاجي أو معالجته بصورة عاطفية، أدى إلى وقوع كوارث ليس على مستوى اليد العاملة القادرة فحسب بل انعكاساتها على الاقتصاد الوطني الذي فقد أهم مصدر للتصدير بل عجزت عن المساهمة في التخفيف من وطأة استيراد المواد الغذائية من الخارج فما بالك الحديث عن الأمن الغذائي.

لقد شهدت المدن تدفقا للهجرة بصورة مكثفة وخاصة بداية 1969 وما تلاها من قوانين كان له الأثر البارز أو الأكبر في تشجيع الفلاحين والريفيين على ترك الأرض والنزوح والتحرك نحو المدن بصورة ملفتة مما عقد أكثر فأكثر الحياة في المجتمع المستقبل (المدن) وبذلك بدأ ظهور تريف المدينة الجزائرية يظهر على النسيج الاجتماعي لها.

وكما قلنا أن الظاهرة الواضحة في هذه الهجرة هو نوعية النازحين معظمهم من الشباب وهو مؤشر ينطوي على خطورة كبيرة على كلا المجتمعين (الريف والحضر) حيث أن المدينة استقبلت مشاكل آنية وخاصة منها الأمنية بسبب ما سترتب على هذا الوضع من زيادة سكانية طبيعية وغير طبيعية إذ تشير بعض

الإحصائيات إلى أن أعمار هؤلاء تتراوح بين 20- 29 سنة، فهي فئات يغلب عليها العزوبة وبعد الزواج ستطرح مشاكل من نوع آخر اجتماعية واقتصادية وثقافية وأمنية وأخلاقية وبنية تحتية لا تقوى الظروف الاقتصادية والمادية للبلاد للتصدي لها أو التخفيف من حدتها وهو ما يتعدى الحواضر إلى مسألة التنمية الشاملة.

فعند تحليل هذه الظاهرة في ضوء الدراسات الكلاسيكية عادة ما نجد أنها تترجم من خلال ما يلي الطرد والجذب وهي العوامل التي أشرت إليها سابقا، فالهجرة الريفية -الحضرية في المجتمع الجزائري مدفوعة دفعا بالعديد من العوامل المتنوعة، وإن كان العامل الاقتصادي يبدو هو البارز في القضية إلا أن التحليل المتعمق يكشف العديد من العوامل التي لعبت دورها في دفع العديد من الريفيين إلى ترك الأرض والنزوح إلى المدن الشمالية على وجه الخصوص.

فالكشف عن برامج التنمية الريفية في المجتمع الجزائري لم تكن أهدافها واضحة المعالم والحدود لكي تكون قادرة على الفهم الواعي لمنظومة العلاقات الاجتماعية التي تربط بين الريفيين بحيث تقضي إلى تحقيق الهدف المنشود وهي تحسين أحوال الإنسان في كافة المجالات، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أدخل فيها الإنسان المعني وعن إدراك واع وقناعة تامة حتى يدخل كطرف معين في تنمية الريف، خاصة أن الفلاح الجزائري قد مر بتجربة مرة مع الاستعمار جعلته عديم الثقة بالإداريين والسلطة بصورة عامة.

فبالرغم من أن الثورة الزراعية جاءت من أجل تحريك وتغيير وجه الريف الجزائري بخلق نموذج جديد إلا أنها فشلت في ذلك بل ساهمت مع بعض العوامل في زيادة نسبة عدد السكان المهاجرين إلى المدن، ذلك لأن الإنسان الجزائري في هذا القطاع وجد نفسه أمام تجربة وتغيرات سريعة ومتسارعة لم يكن في حالة لتسمح له بالتجاوب معها من كل الجوانب النفسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما عقد الحياة أكثر لديه فاختر الهروب منها والتوجه نحو المدينة وخاصة أن هذه الأخيرة بدأت تشهد انتعاشا اقتصاديا فجائي إثر الشروع في إنشاء المؤسسات

الصناعية والأقطاب الصناعية الكبرى دون مراعاة لليد المكونة والمؤهلة لخوض معركة التصنيع.

وبالاعتماد على الإحصاء الذي أجري سنة 1966 نجد أن متوسط الهجرة الريفية-الحضرية في الفترة الممتدة ما بين 66/1962 قد بلغت 150000 نسمة سنويا وهو مؤشر ذو دلالة على النمو الحضري في المجتمع الجزائري فهو في الحقيقة نزيفا وهجوما ريفيا فوضويا على المدن، وهو ما زاد في تعقيد عملية السيطرة على المدينة في كل الميادين إضافة إلى قلة وعدم كفاءة الإدارة في التسيير العام.

وتشير بعض الدراسات بأن النسبة قد ارتفعت خلال السبعينات، حيث يذهب الأستاذ عبد اللطيف بن شنهو إلى القول أن نسبة الهجرة الريفية- الحضرية ما بين عامي 77/73 قد وصلت إلى حدود 130000 (مائة وثلاثون ألف) نسمة، وهذا الواقع يؤكد الرأي الذاهب إلى القول أن المهاجرين يؤثرون بدورهم في حياة المدينة وقيمها ونمطها الحضري، وبذلك يطبعون المدينة بطابعهم الخاص الذي نشئوا عليه في بيئاتهم الريفية، وذلك من خلال التعديلات التي يحدثونها في البيئة أو الوسط الذي يعيشون فيه وهو ما يؤدي في النهاية بترييف المدينة كما سبق و أن أشرت إليه.

ب- التصنيع وأثره على النمو الحضري:

إن ما قمنا بتحليله لموضوع الهجرة الريفية والنتائج الوخيمة المترتبة عن التدفق الكبير للسكان نحو المدن يتيح لنا أكثر التقدم لتشريح معضلة الهجرة الريفية - الحضرية في المجتمع الجزائري من خلال فهم عواملها وأسبابها و من ثم التعرف على مدى حجم النمو الحضري في بلد حديث الاستقلال يواجه مشاكل متنوعة وعديدة في كل المجالات جعلته يقف أمام الكثير منها عاجزا عن إيجاد الحلول نظرا إلى قلة التجربة في التسيير وهو ما يفسر الارتجال في التصورات التنموية ودون الاعتماد على الدراسات العلمية الدقيقة التي من شأنها تزويد صاحب القرار بالمعلومات الضرورية لما هو واقع في المجتمع ومن ثم ترسم خطط التنمية على

إدراك واقع اجتماعي - ثقافي و اقتصادي إلا أن هذا الموضوع لن نخوض فيه لأنه يحتاج دراسة خاصة به.

لقد لعب النزوح أو الهجرة دورا أساسيا في النمو الحضري السريع، وقد ساعد على ذلك تفتيت الأراضي بواسطة مصادرتها وتحديد الملكية الزراعية دون مراعاة الظروف التكوينية - النفسية للإنسان الجزائري حيث كان لسياسة التصنيع في الجزائر الدافع الأكثر بروزا في المساهمة في عملية النزوح نحو المدن خاصة تلك التي أنشئت فيها الصناعة أين أصبحت مقصد سكان الريف الباحثين عن العمل بعد أن ضاقت بهم الأوضاع في الموطن الأصلي الذي أضحى مكان طرد لما بات عليه من أوضاع مزرية أضف إلى ذلك أن إقامة المصانع كان فيها من الاستعجال الشيء الكثير لأنها في الحقيقة تتطلب الإعداد والتأهيل والتكوين للعاملين والمسيرين وغير ذلك من الإطارات التي تحتاجها الصناعة والتصنيع.

كل ذلك شجع أكثر سكان الريف إلى شد الرحال نحو هذه المدن لان العمل فيها متوفر ومتيسر طالما أن المطلوب هو العامل القادر على العمل، علاوة على عدم قدرة المدن للاستقبال وبذلك زاد عدد البناءات العشوائية والقصديرية، وبدأت المشاكل الاجتماعية بأنواعها المختلفة تشكل عبئا ثقيلا على النسيج العمراني للمدينة وعجزت المدينة على تقديم الخدمات بمستوى مطلوب، وخلق رواج لشبكة علاقات اجتماعية من نوع خاص تقوم على سلوكيات مغايرة إلى حد كبير عن تلك التي هي سائدة في عالم الريف وحتى المدينة، واختيار الأرض والمسافة اللازمة حتى لا يحدث الضغط الشديد على المدينة الأصلية فهذه الأشياء وغيرها كثير، لم تراع ولم يبال بها مما فتح باب المشاكل النوعية وظهور الفوارق بين فئات العمال على مستوى المجتمع ككل، وبما أن سياسة التعمير والإسكان تحتاج هي الأخرى إلى الوقت والمال حتى تستطيع أن تواكب التوسع الصناعي مما أدى إلى تدهور الأوضاع السكنية وبرزت إلى الوجود وبشكل مزعج ومقلق الأحياء العشوائية ونمت المدينة وهميا بصورة ففوضوية ، ومعها ظهرت المعاناة للسكان الجدد والأصليين متمثلة في المشاكل الصحية والتعليمية والمواصلات والنقل وانعكست

كل تلك المشاكل على حياة المدينة الجزائرية وخاصة منها الصناعية كعناية، وهران، الجزائر، سكيكدة وغيرها من المدن الشمالية .

وتبعاً لذلك خلقت ظاهرة فوضى أخرى سادت السوق سواء سوق الشغل والنشاطات الاقتصادية والتجارية حيث عمت ظاهرة الاقتصاد الطفيلي في مجتمع المدينة ودخل فيه الجميع ، ومع مرور الزمن فرض نفسه كواقع أو حالة طبيعية وهو ما شجع أكثر على النزوح الريفي والتسرب المدرسي وبالتالي أضحت ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وتنظيمية صعبة الإيقاف أو التحكم في تسييرها واستطاعت أن تفرض نفسها على المستوى الرسمي الذي أصبح يتهرب من التفكير في المعالجة لإيجاد الحلول المناسبة والقائمة على الدراسة والبحث بل أصبح واحد من الأمر الواقع وتركت الحبل على الغارب تحت ادعاء الحساسية السياسية وإثارة المشاكل وبذلك اتجه التفكير سواء المحلي أو الوطني إلى مناقشة مسألة السكن، وكأنه هو الحل السحري للمشاكل المتراكمة الناتجة عن الوضع المزري وعلته في التنظيم الغير مخطط تخطيطاً سليماً.

فالتصنيع لعب دوراً محورياً في فرض واقع فوضوي للحياة الحضرية حتى أضحي مفهوم الحضرية كمفهوم علمي واجتماعي وثقافي يحتاج إلى تعريفات أخرى تكون أكثر قرباً من هذا الوضع الذي تعيشه المدينة الجزائرية وهذه ليست نظرة تشاؤمية بل الواقع تحدث وحده ونحن في أبواب الألفية الثالثة التي تعني أشياء كثيرة وخاصة منها المدينة التي عليها تهيئة نفسها لاستيعاب التغيرات العالمية الكبرى فأين إذا مدننا من ذلك وكيف يمكننا التكيف والمساهمة في هذه التغيرات العالمية التي فرضها تسارع التطور وتطوير التكنولوجيا في عالم الاتصال والفضاء والتجارة الدولية، أي العلاقات الدولية بصفة عامة حيث أصبح تسيطر عليه المستقبلات في عالم الصناعة ومعالجة المشاكل الأخرى المترتبة عليها.

فالمدينة الجزائرية شهدت نمواً خطيراً من حيث الحجم والكثافة بطريقة عشوائية مما يمكن القول معه أنها ضحية الهجرة الريفية حيث بات تريفها ظاهرة

غالبية على كل مجريات الحياة وعلى كل المستويات إذا انتقلت القيم الريفية إلى حياة المدينة ، وقد أثر ذلك على مستوى التفكير حتى في الحلول الواجب إتباعها وخلق نظم وتنظيمات جديدة تسير العصر وروح العلم.

فالتصنيع الذي كان المفروض منه مساعدة المجتمع الحضري على الانتعاش والتطور والتقدم بكيفية متأنية ومتوازنة ومن ثم يكون توسع المدن مبنيا على تصورات جمالية عمرانية بكل معنى المفهوم والمحتوى للتحضر، عمل على تشويه هذا التحضر إذ أوجد ما يمكن تسميته بتغيير أسلوب الحياة الاجتماعية في الوسط الجديد بطريقة معكوسة ضبط في النظم الاجتماعية ومجموعة القيم ومن المعلوم أن المدينة بما تملكه من قوة تسيطر على سكانها وتطبعهم بطابعها الخاص حيث تصبح ينطبق عليها القول " الإنسان يصنع المدينة كما تصنع المدينة الإنسان" إلا أن هذا فقط في المدن الجزائرية والسبب فيه يعود إلى الهجرة الريفية -الحضرية المفتوحة، نتيجة سياسات تنموية لم تراعى الشروط الضرورية للقطاعات المراد تنميتها ودراسة البناء الاجتماعي الثقافي من جهة وإمكانية السيطرة على الواقع والحد من الانفلاتات، ذلك أن التخطيط الحضري الفعال ممكن فقط في المجتمع الذي له أهداف واضحة مشتقة ومستمدة من نظريته الاجتماعية الخاصة وهو ممكن أيضا عند توافر الرغبة الصادقة في التخطيط لبناء مجتمع ينشد السلامة والتوائم بين عالم الريف والعمران.

وهكذا فقد نجم عن التصنيع في الجزائر العديد من السلبيات في المدن الجزائرية منها التضخم الحضري والأمراض الجديدة والتلوث البيئي للمدن الصناعية على وجه الخصوص أين وطنت الصناعة وأنشئت المصانع على تخوم المدن، ولم تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية الإنسان والبيئة من آثار التصنيع والمتمثلة خاصة في زيادة نسبة التلوث البيئي، كلها مشاكل حضارية تحتاج إلى مجهودات جبارة للتخفيف من ويلاتها التي أصبح يعاني منها إنسان المدينة إضافة إلى الزيادة الموهولة في حضيرة السيارات وعدم التوسع في شبكة

المواصلات وإحداث المدن الجديدة التي من شأنها التخفيف من الضغط المتزايد على المدن.

وإن الدارس لهذا الموضوع لو يأخذ أي مدينة شمالية من خلال ما تضمنه الإحصاء والمتعلق بالهجرة الريفية نحو هذه المدن يقف على حدة الظاهرة وتطوراتها المستقبلية ونحن هنا نكتفي بجدول خاص بولاية عنابة التي تمثل نموذجا يمكن تعميمه على بقية مدن القطر موضوع الهجرة الريفية- الحضرية التي عرفتھا الولاية وحسب كل بلدية للفترة الواقعة ما بين الإحصائيين 77/66 و87/77

جدول يتعلق بالهجرة حسب كل بلدية:

البلدية	الفترة 77-66	الفترة 87-77	المجموع
عنابة	25000	14.200	10.80
بالرحال	4400	6500	10.900
شطايبي	1200	600	1800
سرايدي	1600	700	2300
الحجار	12.600	27.300	39.950
عين الباردة	2000	19.300	60.500
المجموع الكلي	41200	19.300	60.500

ولعل الجدول الموالي يبين إلى حد كبير النمو الحضري على المستوى الوطني وما يمكن استشرافه مستقبلا من تداعيات الظاهرة⁹

الولاية	السكان	النسبة المئوية %	الشاغنون	النسبة المئوية %
الجزائر	2961316	7.3	521221	22
وهران	932473	4.0	195109	8.2
قسنطينية	664303	2.8	123043	5.3
بليدة	702188	3.0	95828	4
عنابة	455888	2.0	86091	3.6
باتنة	752617	3.2	74215	3.3
تلمسان	714862	3.1	69599	3
سكيكدة	622510	2.7	60003	2.5
المجموع	7806157	33.8	1225109	51.8
بقية ولايات الجزائر	15232785	66.2	1139465	48.2
المجموع الجزائر	23038942	100.00	2364574	100.00

فالنمو الحضري في المجتمع الجزائري لم يكن من داخل المدن أي بواسطة الزيادة الطبيعية بل كان نتيجة الهجرة الريفية الحضرية الكثيفة ، وما يبين كذلك أن الاهتمام كان منصبا على المدن وإهمال المجتمع الريفي من الخدمات المطلوبة، بل أن العناية وإعطاء الأولوية للمدن لم يحل مشاكل الحضر وخاصة ما تعلق الأمر بالسكن والشغل والخدمات العمومية بالرغم ما يتمتع به المجتمع من ثروات متعددة ومصادر طبيعية للثروة، وهو يعود بالدرجة الأولى إلى النقص في الكفاءات والخبرات والدراسات لعالمي الريف والحضر وبالدرجة الثانية انتهاج سياسات تنموية قائمة على أساس تصور اقتصادي كعامل واحد بحث دون مراعاة بقية النظم السوسيو- ثقافية التي تشكل مواقف الإنسان اتجاه الموضوعات حيث جعل المخططات تعيش في إطار التفكير الإيديولوجي السياسي بعيدا على المحتوى الاجتماعي الثقافي للمجتمع الجزائري.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى ما يلي فيما يتعلق بمسألة المشاكل والهجرة

د- التأثيرات اليومية للهجرة :

وفي سياق المشاكل التي تخلقها الهجرة الريفية - الحضرية الازدحام اليومي في الشوارع للمدن الكبرى على وجه الخصوص في المجتمع الجزائري سواء في ذلك على مستوى المارة أو السيارات بأنواعها المختلفة والحافلات الحضرية وهو ما جعل المدن وسكانها يشعرون بضيق كبير وقد انعكس ذلك على حياتهم وعلاقاتهم بحيث أصبحت المدن أصغر من أن تستوعب كل هذه الأعداد المتدفقة يوميا تقريبا ومثال على ذلك بجاية ، مستغانم، عنابة.....الخ وهذا على وجه الخصوص منذ 1990 أين هاجرت حوالي 1000 عائلة واستقرت في مدينة بجاية عاصمة الولاية، وقد أثر ذلك على التنمية المحلية سواء في المدينة أو في البلديات المهاجر منها، إضافة إلى ذلك كله ما انجر عن ذلك من فقدان المواد الاستهلاكية وكذلك على القدرة الشرائية لأهل المدن وهكذا تبدو صورة الظاهرة واضحة ومتفاقمة بشكل مذهل يصعب معها إيجاد الحلول لها في المدى المتوسط وخاصة إذا تعطلت المخططات التنموية الحالية .

وبذلك فغن الجزائر ستواجه خطرا كبيرا في ارتفاع المشاكل السوسيو-اقتصادية والثقافية والصحية والإدارية ومستويات الخدمات الأخرى.

وهذا بالرغم من المبالغ الضخمة التي رصدت للتنمية الريفية والدراسات العديدة التي أجريت في هذا الشأن إلا أن الوضع لم يجد الحل، وفي هذا الصدد قد اعترف وزير التنمية الريفية صراحة على عدم تحقيق النتائج المنتظرة من التنمية الريفية بالرغم من العمل على وضع الآليات الجديدة للتنمية .

خاتمة:

ومن كل ما تقدم يمكن لنا أن نخلص إلى خاتمة كلية لرؤية التداعيات التي خلقتها الهجرة الريفية الحضرية على مستوى التحضر في المجتمع الجزائري .

1- أدى النمو الحضري للأحياء الحديثة في المدن إلى وجود بعض الأحياء القديمة أو العتيقة التي تنحصر في وسط المدينة متداعية والأنهج الضيقة.

2- عمقت الهجرة الريفية والنزوح السكاني إلى المدن من مشكلة الإسكان التي تعاني منها المدن أصلاً، وظهور الأحياء العشوائية والفوضوية مما رفع في حدة قسوة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والصحية حيث انتشرت الأوبئة وتفشت الجريمة بأنواعها وانعدام السيطرة الأمنية والتحلل من القيم الاجتماعية والدينية.

3- نقص الخدمات التي باتت غير قادرة على تغطية احتياجات السكان نظراً للتدفق الدائم من الخارج إلى الداخل إضافة إلى التوسع السريع للمدن والتطور الذي شهده المجتمع الجزائري.

إضافة إلى ذلك أن الإنسان طور من تنوع وسائل استهلاكه وهو ما رفع أكثر من أعباء المدينة¹⁰ وخلاصة القول إن الدراسات السوسولوجية المتوفرة ليست كافية ولذلك فإن أية مساهمة مهما كانت في موضوع الهجرة الريفية الحضرية للمجتمع الجزائري يعد إضافة علمية لتراكم المعرفة حول هذا الموضوع الخطير الذي بات يشكل في مجتمعنا ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد عديدة لا بد من التصدي لها بالدراسة والبحث قصد تشخيصها بفضل استخدام المنهج العلمي والمنطق البحث حتى يمكن الوصول وضع اليد على أسباب المشكلة الآنية والحالية وتأثيراتها وهذا لا يأتي إلا في ضوء قراءة علمية متأنية وسليمة للظروف التاريخية التي تشكلت فيها الظاهرة بكل مكوناتها داخل الأنساق والنظم الاجتماعية التي تعد المفتاح الحقيقي لفهم العلاقات الاجتماعية للإنسان سواء في المجتمع الريفي أو المجتمع الحضري والعلاقة بين الاثنين وإبراز الاختلاف والتباين.

ويرجع البعض أسباب التضخم إلى السياسات المتبعة والمتعلقة باستخدام الأرض الفلاحية وتحريرها لغير أغراضها مما زاد في تعقيد ظاهرة التحضر والحضرية في المجتمع الجزائري حيث تشير بعض الإحصائيات أن الجزائر خسرت حوالي 200.000 هكتار من الأراضي الصالحة للفلاحة وفي ضوء كل ذلك يمكن وضع الخطط ورسم السياسات التنموية للمجتمع، مثل التوازن الجهوي كيفية التصنيع عالم الفلاحة عالم المدينة كل هذه العوامل تشكل مفردات مهمة في حياة المجتمع

فإن درست بدقة فإنه يمكن الوصول إلى بناء مجتمع سليم، وإن أغفلت ولم يعتن بها فهناك تكون الكارثة، وهو ما وقع فعلا ليس في المجتمع الجزائري بل في معظم دول العالم النامي ولنا في ذلك مثلا يحتذى به في دول النمو الآسيوية التي أخذت من الأول بالأسباب والدراسات السوسيولوجية في تنميتها فوصلت إلى ما وصلت إليه الآن مرتكزة في ذلك على دراسة الواقع والتعامل معه دون القفز عليه بفضل الربط بين التطور والتحديث والتراث وتنقيته والمحافظة عليه وجعله أداة للنمو والتقدم للإنسان المتصالح مع تاريخه وعصره.

المراجع

- 1- د. عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع الريفي. الأنجلو - المصرية القاهرة 1975.
- 2- www.Sources.Ciheam.org
- 3- د. السيد حنفي عوض: علم الاجتماع الحضري. ط.ع.ش.أ.ن.ت. القاهرة 1987
- 4- د.محمود جاد: التضخم الحضري في البلاد النامية: دار العالم الثالث القاهرة 1993.
- 5- شؤون عربية - الجامعة العربية ع/ 119/2004 القاهرة
- 6- farouk Ben Atia : Alger Agrégat Ou Cité
S.N.E.D Alger 1980
- 7- Pierre Bourdieu: Sociologie de l'Algérie
P.U.F Paris 1970
- 8- M.E.S.R.S : Cahiers de L'espace N°5 ET 6
- 9- www.Cybergeog.eu/ Index h T M .
- 10- المدن والنزوح الريفي في الجزائر / : F : e : ADRESSE